

الفتنة

لا يخلو أي عصر من العصور - مهما كان ما يسير عليه من أنظمة دينية وسياسية واقتصادية وغيرها من ظواهر اجتماعية : تبرز في محيطه ، ويكون لها الأثر القوي في سلوكه ، والهيمنة الكاملة في توجيه طاقاته نحو ما يعود عليها بالخدمة ؛ للحفاظ عليها ، وتنميتها ، إن كانت ظواهر محمودة ، وبإزالتها إن كان يمكن ذلك - أو إيجاد ما قد يحد من خطرهما - حين لا يمكن ذلك - إن كانت ظواهر سيئة .

والباحث النابه يكون واجبه تجاه ذلك ، ملاحقة تلك الظواهر ، والتحدث فيها ، والمشاركة في بحثها على النحو الملائم لها ، شأنه في ذلك شأن الطبيب الماهر الذي يتتبع الأمراض البدنية ليطبق عليها ما جدّ في دنيا الطب من علاج ، ويعصر ذهنه بالمقارنة والتجربة لما لم يجد له قبل ذلك نظيراً ، ويتتبع الظواهر الصحية ، فيهدئها لمجتمعها ، ويعين على تنميتها إلى أرفع مستوى يستطيع الوصول إليه بها .

ومن هذه الظواهر الاجتماعية غير المحمودة ، التي برزت في المجتمعات الإسلامية في هذا العصر ، الجهلُ بكثير من أحكام دينها ، حتى صار كثير من الناس يسير في أمور دينه على غير هدى ، وصار الحضيف فيهم من يسأل العلماء عما يحتاج إليه في ذلك .

ومن هنا برزت قضية الفتوى من العالم للجاهل ؛ علاجاً لتلك الظاهرة ، أو مواجهة لها بما قد يحد من آثارها على المتصف بها .

غير أن هذا العلاج - وإن كان هو العلاج الوحيد لهذه الظاهرة - لم يسر سيره الذي ينبغي أن يسيره في كثير من الشعوب الإسلامية ؛ حيث تصدى للفتوى كثير ممن لا تتوفر فيهم شروط المفتي ، ولا تكتمل فيهم كثير من الأمور التي ينبغي لمن نصب نفسه لهذا المنصب أن يتفطن لها ، وذلك ناتج في كثير من الأحوال عن قلة من هو أهل لهذا المنصب ، وانغماره في خضم هذه الأمواج الهائلة من الجهلة بأحكام دينها ، وحب كثير ممن شدا بقسط قليل من العلم للظهور والتبوء للمكان الذي لم يتأهل بعد لأن يتسم ذروته .

ومن أجل ذلك كله آثرت أن يكون هذا البحث متناولا للمفتي في الشريعة الإسلامية .

ولن يخفى على رواد هذا الميدان أن الإمام به ، والتعمق في جزئياته - في بحث قصير كهذا - بعيد ، إن لم يكن مستحيلا .

لذا فإنني سأقتصر فيه على :

■ التعرف على المفتي

■ أقسام المفتين

■ منزلة المفتي في الشريعة الإسلامية .

■ شروط من يتصدى لهذا المنصب العظيم .

وجملة أمور مما ينبغي له أن يتفطن لها حينما يمارس الفتوى ، وأختمه بخاتمة ألخص فيها ما أنتهي إليه من نتائج ، مذيلة باقتراحات تهدي إليها تلك النتائج ، وتؤكد ضرورتها ، سائلا الله (سبحانه) أن يمدني بعونه فيما أترسمه من خطوات ، وإلهامه فيما أقرره من حقائق ، وتوفيقه فيما أصل إليه من نتائج ومقترحات



تعريف المفتي

أحرف الأصلية التي قامت عليها هذه الكلمة ، هي الفاء ، والتاء ، والحرف المعتل ، ولهامدلولان : أحدهما : الطراوة والجدّة ، والآخر : تبين الحكم (١) ، والذي يناسب هذه الكلمة في موضوعنا المدلول الأخير ، وإذن فالمفتي اسم فاعل على وزن «مُفْعِل» مشتق من الإفتاء بمعنى الإبانة ، يقال : «أفتاه في

(١) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ت عبد السلام هارون ، القاهرة ، مطبعة العلي ، ط أولى « سنة ١٣٤٩ ، مادة «فتي»

الأمر ، أبانه له » (١) ويقال : « أفقّي الفقيه في المسألة ، إذا بيّن حكمها » (٢) .

وأما في الاصطلاح ، فقد اختلف العلماء في تعريفه على آراء أهمها :

١ - أن المفتي هو المجتهد المطلق ، وهو الفقيه ، على حدّ تعبير صاحب « تحرير الكمال » (٣) ، ولهذا يقول « الصيرفي » (٤) : إنه « موضوع لمن قام للناس بأمر دينهم ، وعلم جمل عموم القرآن ، وخصوصه ، وناسخه ومنسوخه ، وكذلك في السنن والاستنباط ، ولم يوضع لمن علم مسألة وأدرك حقيقتها » ويقول « ابن السمعاني » (٥) : « هو من استكمل فيه ثلاثة شروط : الاجتهاد ، والعدالة ، والكف عن الترخيص والتساهل . وللمتساهل حالتان : إحداهما : أن يتساهل في طلب الأدلة وطرق الأحكام ، ويأخذ ببادئ النظر وأوائل الفكر ، وهذا مقصر في حق الاجتهاد ، ولا يحل له أن يفتي ولا يجوز . والثانية : أن يتساهل في طلب الرخص وتأول السنة ، فهذا متجاوز في دينه ، وهو آثم من الأول » .

٢ - ويذهب بعض العلماء إلى أن المفتي يكفي فيه أن يكون متبحراً في مذهب إمامه ، فاهماً لكلامه ، عالماً لراجحه من مرجوحه ، خبيراً بالمرجوع عنه من المرجوع إليه ، فلا يشترط فيه أن يكون مستطيعاً لاستنباط الأحكام من أدلتها التفصيلية ، ولا متبحراً في الكتاب والسنة ، عالماً بوجوه مباحثهما .

وقد أيد أصحاب هذا القول كلامهم بأن اشتراط الاجتهاد المطلق في المفتي ، يفضي إلى حرج عظيم ، واسترسال الخلق في أهوائهم (٦) ثم إن المفتي حينما يكون متبحراً في مذهب إمامه يكون ذلك كافياً ، حيث إنه يغلب على ظن العامي أنه حكم الله عنده (٧) والقضاء - وهو مركز عظيم - قد أطبق الناس فيه على تنفيذ أحكام من تولاه دون مراعاة لحصول شرط الاجتهاد فيه (٨) ، فليكن للمفتي ما للقاضي من حيث عدم اشتراط الاجتهاد فيه ، بل إنه قد انعقد الإجماع على جواز الإفتاء لمن يتوفر فيه هذا الشرط ، فقد قال الشيخ « تاج الدين السبكي » (٩) : « وقد انعقد الإجماع في زماننا على هذا النوع من الفتيا » .

وإذا أضفنا إلى ما تقدم ما يحدثنا به التاريخ من أن أناساً برزوا في العصور الزاهية للإسلام وملأوا الدنيا بعلومهم وآرائهم الصائبة ، وادّعوا الاجتهاد المطلق تبعاً لذلك ، ومع ذلك لم يسلم لهم أهل عصرهم به ،

(١) الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، مصر ، مطبعة السعادة ، سنة ١٣٣٢ هـ مادة « الفتاء » .

(٢) ابن فارس ، المصدر السابق مادة « فتى » .

(٣) محمد علي بن حسين ، تهذيب الفروق ، مطبعة دار احياء الكتب العربية ، ط اولى سنة ١٣٤٤ هـ ١١٦/٢ .

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها (٥) المصدر نفسه ص ١١٦-١١٧ .

(٦) ابن السبكي ، توشيح الترشيع ، اقتبسه محمد علي بن حسين في كتابه (تهذيب الفروق) ١١٧/٢ .

(٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها (٨) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٩) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

وإذا أضفنا - أيضاً - إلى ذلك ، ما نشاهده في واقع الأمة الإسلامية ؛ من كثرة الجهل بأحكام الدين في كثير من أفرادها ، وكثرة المشاغل التي تتناوب الفئة المتخصصة في أحكام الشريعة الإسلامية مما قد يحول بينهم وبين الوصول إلى درجة الاجتهاد المطلق في أحكام شريعتها ، إذا أضفنا ذلك كله إلى ما تقدم ، تبين لنا أنه لا يشترط لمن يتبوأ هذا المنصب أن تتوفر فيه صفة الاجتهاد المطلق .

ولعل من نافلة القول أنه إذا جاز لمن هذه صفته أن يتصدى للفتيا ، فإنه يجوز بالأولى لمن كان مجتهداً مطلقاً ، أو مجتهداً مقيداً في مذهب من ائتمَّ به « بأن يعرف قواعده ، وتفصيل مذهبه ، ويقوى على استخراج الأحكام فيما لم ينص عليه إمامه ، مراعيًا قواعد إمامه ، وعلى ترجيح قول على آخر داخل المذهب ، حينما يجهل المتقدم منها من المتأخر » (١) .

ولهذا نرى الإمام « ابن القيم » (المتوفي سنة ٧٥١هـ رحمه الله) (٢) - حين تحدث عمن يجوز لهم أن يتصبوا للفتيا ، ويجوز للعامة أن يتجهوا إليهم بالأسئلة عن أحكام دينهم - يقسمهم إلى أربعة أقسام :

أحدهم : العالم بكتاب الله ، وسنة رسوله ، وأقوال الصحابة ، فهو المجتهد في أحكام النوازل ، يقصد فيها موافقة الأدلة الشرعية حيث كانت ، ولا ينافي اجتهاده تقليده لغيره أحياناً ، فلا نجد أحداً من الأئمة إلا هو مقلدٌ من هو أعلم منه في بعض الأحكام ...

النوع الثاني : مجتهد مقيد في مذهب من ائتمَّ به ، فهو مجتهد في معرفة فتاويه وأقواله وأماخذه وأصوله ، عارف بها ، متمكن من التخريج عليها ، وقياس ما لم ينص من ائتمَّ به عليه على منصوصه ، من غير أن يكون مقلداً لإمامه لا في الحكم ولا في الدليل ، لكن سلك طريقه في الاجتهاد والفتيا ، ودعا إلى مذهبه ، ورتبه ، وقرره ، فهو موافق له في مقصده وطريقه معاً ...

النوع الثالث : من هو مجتهد في مذهب من انتسب إليه ، مقرر له بالدليل ، متقن لفتاويه ، عالم بها ، لكن لا يتعدى أقواله وفتاويه ، ولا يخالفها إذا وجد نص لإمامه لم يعدل عنه إلى غيره ألبتة ...

النوع الرابع : طائفة تفقهت في مذهب من انتسب إليه ، وحفظت فتاويه وفروعه ، وأقرت على أنفسها بالتقليد المحض من جميع الوجوه ، فإن ذكروا الكتاب والسنة يوماً في مسألة ، فعلى وجه التبرك والفضيلة ، لا على وجه الاحتجاج والعمل ، وإذا رأوا حديثاً صحيحاً مخالفاً لقول من انتسبوا إليه ، أخذوا بقوله ،

(١) شيخنا ، الشيخ (عبد الرزاق عفيفي) ، من « آماليه » حين كان يقرر لنا هذه القضية

(٢) اعلام الموقعين ، ت معى الدين عبد الحميد ، مصر مطبعة السعادة ط أولى ١٣٧٤ هـ ٢١٢/٤ - ٢١٤

وتركوا الحديث ، وإذا رأوا أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وغيرهم من الصحابة (رضي الله عنهم) قد أفتوا بفتياً ، ووجدوا لأمامهم فتياً تخالفها ، أخذوا بفتيا إمامهم ، وتركوا فتاوى الصحابة قائلين : الإمام أعلم بذلك منا ، ونحن قد قلّدناه ، فلا نتعداه ولا نتخطاه ، بل هو أعلم بما ذهب إليه منا ، ومن عدا هؤلاء ، فمتكلّف متخلف ، قد دنا بنفسه عن رتبة المشتغلين ، وقصر عن درجة المحصلين ، فهو مكذلك مع المكذكين ، وإن ساعد القدر واستقل بالجواب ، قال : يجوز بشرطه ، ويصح بشرطه ، ويجوز ما لم يمنع منه مانع شرعيّ ، ويرجع في ذلك إلى رأي الحاكم ، ونحو ذلك من الأجوبة ، التي يستحسنها كل جاهل ، ويستحي منها كل فاضل .



منزلة المفتي

الافتاء منصب عظيم ، به يتصدى صاحبه لتوضيح ما يغمض على العامة من أمور دينهم ، ويرشدهم إلى المناهج المستقيمة ، التي في سلوكهم لها فلاحهم ونجاحهم ، ولهذا سُمّوا أولي الأمر ، وأمر الناس بطاعتهم بل قرنت طاعتهم بطاعة الله ورسوله (صلى الله عليه وسلم) حيث يقول الله تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرّسولَ وأولي الأمر مِنكُمْ » (١)

بل هو المنصب الذي تولاه الله (سبحانه) بنفسه حيث يقول (تعالى) : (وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ، قل : الله يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وما يُتلى عليكم في الكتاب) (٢) ويقول أيضاً : « يَسْتَفْتُونَكَ قُل : الله يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ » (٣) وكفى بهذا المنصب عظماً وجلالة أن يتولاه رب السموات والأرض ، وكفى بمن يتولاه شرفاً ومنزلة عالية أن يكون نائباً عن الله في هذا المنصب . (٤)

والمفتي — أيضاً — قائم مقام النبي (صلى الله عليه وسلم) في وراثته لعلم الشريعة منه (صلى الله عليه وسلم) ، وإبلاغها للناس ، وتعليمها للجاهل بها ، والانذار بها .

فأما قيامه مقامه (صلى الله عليه وسلم) في وراثته الشريعة ، فيدل له قوله (صلى الله عليه وسلم) فيما رواه عنه أبو داود والترمذي بسنديهما : « إن العلماء ورثةُ الأنبياء ، وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً ، ولكن ورثوا العلم » ، وما رواه عنه البخاري ومسلم بسنديهما : « بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ ، أُتِيتُ بِقَدَحٍ مِنْ لَبَنٍ ، فَشَرَبْتُ حَتَّى أَتَى الرَّيَّ يَخْرُجُ مِنْ أَظْفَارِي ، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، قَالُوا : فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قال : الْعِلْمُ » ، وقال الله (تعالى) :

(١) القرآن الكريم ، سورة النساء ، آية ٥٩

(٢) المصدر نفسه ، والسورة نفسها ، آية ١٢٧

(٣) المصدر نفسه ، والسورة نفسها آية ١٢٦

(٤) ابن القيم ، اعلام الموقعين ١/١١

(فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ) (١)

وأما قيامه مقامه (صلى الله عليه وسلم) في إبلاغها للناس ، وتعليمها للجاهل ، فيدل له قوله (صلى الله عليه وسلم) فيما رواه البخاري بسنده : (أَلَا لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ) ، وما رواه الإمام أحمد والبخاري والترمذي أنه (صلى الله عليه وسلم) قال : « بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً » ، وما رواه الإمام أحمد وأبو داود والحاكم عن ابن عباس ، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : «تَسْمَعُونَ، وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ وَيُسْمَعُ مِمَّنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ» .

وأما قيامه مقامه (صلى الله عليه وسلم) في الإنذار بها، فيدل له قول الله (تعالى) : (إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ) (٢) مع قوله (تعالى) : (وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ) . (٣)

وبهذا يتضح لنا ما للمفتي في الشريعة الإسلامية من منزلة عظمى ، حيث كان يتبوأ مقام النبي (صلى الله عليه وسلم) فيما قدّمناه من أمور ، ويخبر عن الله (سبحانه) ، ويوقع شريعته على أفعال المكلفين. (٤)



شروط المفتي

يشترط العلماء في المفتي بمعناه الاصطلاحي - الذي رجحناه فيما مضى - شروطاً كثيرة ، وأهمها ما يأتي :

١ - الاسلام فلا يمكن لأحد أن يتبوأ منصب الإفتاء إلا حين يكون مسلماً، وهذا الشرط مما أجمع الناس عليه (٥) ؛ إذ أنه يخبر عن الله ، وينوب عن رسوله (صلى الله عليه وسلم) ويتلقى الناس ما يقوله على أنه دين الله (تعالى) ، ولا يتصف بذلك إلا من كان مسلماً .

٢ - التكليف وذلك بأن يكون المتولي لهذا المنصب بالغاً عاقلاً، وهذا الشرط مما أجمع عليه أيضاً (٦)، فإن الصبي لا حكم لقوله في مثل هذا ، والمجنون مرفوع عنه القلم ، فلا يتسنى له أن يحتل مكانة الإفتاء .

(١) القرآن الكريم ، سورة التوبة ، آية ١٢٢

(٢) المصدر نفسه ، سورة هود ، آية ١٢

(٣) المصدر نفسه ، سورة التوبة ، آية ١٢٢

(٤) ينظر الشاطبي ، الموافقات ، ت عبد الله دراز ، مصر ، المطبعة الرحمانية ، ٢٤٤/٤-٢٤٦

(٥) أحمد بن حمدان الحارثي ، صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ، دمشق ، نشر المكتب الاسلامي ط أولى ، ص ١٣

(٦) المصدر نفسه والمصنفه نفسها

٣ - العلم : وهو شرط أساسي لمن تقلّد هذا المنصب ؛ إذ أنه مبلغ عن الله أحكامه ، ولا يبلغ عنه من جهل أحكامه (١) ، ولهذا يروي الخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٢هـ) بسنده (٢) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : « مَنْ أَقْبَى بِغَيْرِ عِلْمٍ لَعَنَتْهُ الْمَلَائِكَةُ » ، ويروى أيضاً (٣) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : « مَنْ أَقْبَى بِفُتْنٍ بِغَيْرِ ثَبَتٍ ، فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ ».

٤ - العدالة في الأقوال والأفعال وذلك بأن يكون مستقيماً في أحواله ، محافظاً على مروءته ، صادقاً فيها يقوله ، موثقاً به ، ويفسر لنا الشيخ « أحمد بن حمدان الحراني الحنبلي » (٤) (المتوفى سنة ٦٩٥هـ) المتصف بالعدالة ، فيقول : « والعدل من استمر على فعل الواجب والمندوب والصدق وترك الحرام والمكروه والكذب ، مع حفظ مروءته ومجانبة الريب والتهم ... » وهذا الشرط قد دلّ عليه الإجماع ؛ حيث أن المفتي يخبر عن الله (تعالى) بحكمه ، ولا يكون ذلك إلا لمن اتصف بالعدالة (٥) ، ثم إن « علماء المسلمين لم يختلفوا في أن الفاسق غير مقبول الفتوى في أحكام الدين ، وإن كان بصيراً بها » كما صرح بذلك الخطيب البغدادي (٦) وأما حين تظهر عليه صفة « العدالة » ، لكن باطنه مجهول في ذلك ، فلعلماثنا (رحمهم الله) قولان في وصفه بالعدالة أو عدم وصفه بها (٧) أظهرهما عدم وصفه بها (٨) .

٥ - حسن الطريقة ، وسلامة المسلك ، ورضا السيرة : فلا بدّ لمن تقلّد هذا المنصب أن يتصف بذلك ، فيكون حسن الطريقة ، سليم المسلك ، مرضي السيرة ، حتى يثق الناس بأقواله ، ويقبلوا ما يقوله لهم ؛ حيث إنهم يتلقون منه أموراً هي أعظم شيء في نفوسهم ، وهي أحكام الدين ، ومن المعلوم أنهم لا يتلقون ذلك إلا ممن تحرّوا فيه هذه الأوصاف ، وأما من لا يتحلّى بها ، فهم يعرضون عنه مهما كانت درجته الكبرى في الناحية العلمية ، لذلك نرى الإمام القراني (المتوفى سنة ٦٨٤هـ) يؤكد هذا الشرط ويوضحه أتم إيضاح حيث يقول (٩) : « وينبغي للمفتي أن يكون ... حسن السيرة ... ويقصد بجميع ذلك التوسّل إلى تنفيذ الحق وهداية الخلق ، فتصير هذه الأمور كلها قربات عظيمة ، وإليه الإشارة بقوله (تعالى) حكاية عن إبراهيم (عليه السلام) : (واجعل لي لسان صدقٍ في الآخرين) (١٠) . قال العلماء :

(١) الفزالي ، المستفتى ، مصر ، مطبعة مصطفى محمد ، سنة ١٣٥٦هـ - ١٢٥/٢ ، والأمدى الأحكام في أصول الأحكام ، الرياض ، مطبعة مؤسسة النور ، ط أولى ، ٢٣٢/٤

(٢) الفقيه والمتفقه ، مطابع القصيم ، سنة ١٣٨٩هـ ، ١٥٥/٢

(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٤) صفة الفتوى والمفتي والمستفتى ، ص ١٣

(٥) المصدر نفسه - والصفحة نفسها .

(٦) الفقيه والمتفقه ، ١٥٧/٢

(٧) صفة الفتوى والمفتي والمستفتى ص ١٣ ، وابن قدامة ، روضة الناظر القاهرة - المطبعة السلفية ، سنة ١٣٧٨هـ ، ص ٢٠٦

(٨) صفة الفتوى والمفتي والمستفتى ، ص ١٣

(٩) الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام ، ت عبد الفتاح أبو غدة ، حلب نشر مكتب المطبوعات الإسلامية ، سنة

١٣٨٧هـ ، ص ٢٧١ (١٠) القرآن الكريم ، سورة الشعراء ، آية ٨٤

معناه ، ثناء جميل ، حتى يقتدي بي الناس .. »

٦ - الورع والعفة عن كل ما يخدش الكرامة ، والحرص على استطابة المأكل :
فحريٌّ بمن انتصب لهذا الأمر العظيم ألاّ يقوم به حق القيام إلا حين يكون متصفاً بالورع ،
جاعلاً نصوص الوعيد والتهديد لمن خالف أوامر الله بين عينيه ، وحريٌّ به ألاّ يقوم به حق القيام إلا
حين يكون عفيفاً عما في أيدي الناس ، وعما يُعتبر في عرفهم من صفات الدناءة والضعفة ، وإلاّ حين
يكون حريصاً أشدّ الحرص على أن يكون مكسبه حلالاً ، وطرق معاملته مع الناس قائمة في أصولها
وفروعها على وفق منهج الله ، وفي حدود ما رسمه في شرعه ، وأن يكون مأكله حلالاً خالصاً ؛ بأن يكون
قد عرف طرق حصوله وأيقن بحلها ؛ فهذه صفات لا بدّ من حصولها في المفتي كي يوفق في أداء رسالته ؛
إذ أن من لا يتورع عن الشبهات ، ولا يعف عما في أيدي الناس ، ولا يرفع العرف في تقويم الأمور
وتزيلها منازلها ، من حيث الإقدام عليها ، أو الإحجام عنها ، ولا يحرص على أن يكون ما يتناوله طيباً
وحلالاً خالصاً ، إن من لا يرفع ذلك كله حريٌّ به ألاّ يوفق فيما يفتي به ، وألاّ يصيب حكم الله فيما
يُسأل عنه ، وألاّ يُسمع منه حين يفتي ، ولا يستجاب لقوله حين يقول ، ولهذا نرى الخطيب البغدادي (١)
يؤكد اشتراط هذه المعاني ، فيقول في معرض ذكره لما يشترط في المفتي : « وينبغي أن يكون المفتي...
حريصاً على استطابة مأكله ، فإن ذلك أول أسباب التوفيق ، متورعاً عن الشبهات ». ويتابعه القرافي (رحمه الله) (٢)
في ذلك فيقول : « ... وأن يكون (المفتي) قليل الطمع ، كثير الورع ، فما أفلح مستكثر من الدنيا ، ومعظم
أهلها وحطامها ».

٧ - رصانة الفكر وجودة الملاحظة ، والتأني في الفتوى ، والتثبت فيما يفتي به :
فهذه صفات يلزم وجودها فيمن يتصدى للفتيا ؛ إذ أن من كان ناقصاً في فهمه ، أو متصفاً
بالغفلة ، أو معروفاً بالعجلة في فتواه والتسرع بالإجابة عما يُسأل عنه - دون أن يتثبت من ذلك - إذ أن من
كانت أوصافه كذلك ، قد فقد أول أسباب التوفيق ، وحريٌّ بمن فقد أولها ألاّ يحالفه الحظ في وجدان آخرها ،
وألاّ ينال في آخر المطاف غايته التي قصدها (٣) .

٨ - طلب المشورة من ذوي الدين والعلم والرأي : وهذا شرط مأخوذ من عمومات
الشريعة في غير موضوع الفتوى ، ومما درج عليه الساف الصالح فيها ، حيث كانوا يستشيرون حين
تعرض لهم المشكلة ، أو يُسألون عنها ، ودليل ما نقوله ، أن الله (سبحانه وتعالى) أثني على المؤمنين ؛ حيث
كان أمرهم شورى بينهم ، وأمر نبيّه (صلى الله عليه وسلم) بأن يشاورهم في الأمر ، وما كان من شأن عمر
ابن الخطاب (رضي الله عنه) ، حيث كانت المسألة تنزل عليه ، فيستشير فيها من حضر من الصحابة

(١) الفقيه والمتفقه ، ١٥٨/٢

(٢) الاحكام في تمييز الفتاوى عن الاحكام وتصرفات القاضي والامام ، ص ٢٧٤

(٣) الخطيب البغدادي ، الفقيه والمتفقه ، ١٥٨/٢

بل ربما جمعهم وشاورهم، حتى كان يشاور ابن عباس (رضي الله عنهما) وهو إذ ذاك أحدث القوم سنًا .
وينبغي أن يُعلم أن هذا الشرط مقيدٌ بما إذا « لم يعارضه مفسدة ؛ من إفشاء سر السائل ، أو تعريضه للأذى ، أو مفسدة لبعض الحاضرين » (١) ؛ فانه إن عارضه ذلك ، فلا ينبغي أن يرتكب ؛ دفعاً لتلك المفسدة.

٩ - رؤيته لنفسه بأنه أهل لهذا المنصب ، وشهادة الناس له بالأهلية له : فهذا شرط يورثه اليقين بصلاحيته للفتيا فيمضي فيها ، ويرشحه في نظر العامة لهذا المقام ، فيقدمون عليه يتلقون عنه أحكام دينهم ، وما لم يُعزَّز الإنسان بهذين الوصفين ، فان يكون صالحاً لتبوء هذا المنصب ، ولن يكون موثقاً بما يفتي به ، ولا مقبولاً عند العامة في سماع ما يقوله لهم في أمر دينهم ، ولمالك بن أنس (رحمه الله) نصوص تدل لذلك ، فقد ذكر القرافي عنه (٢) أنه قال : « لا ينبغي للعالم أن يفتي حتى يراه الناس أهلاً لذلك ، ويرى هو نفسه أهلاً لذلك ، يريد تثبت أهليته عند العلماء ، ويكون هو ييقن ، مطلعاً على ما قاله العلماء في حقه من الأهلية ؛ لأنه قد يظهر من الإنسان أمر على ضد ما هو عليه ، فإذا كان مطلعاً على ما وصفه به الناس ، حصل اليقين في ذلك ، وما أفني مالك حتى أجازه أربعون محنكاً » (٣) ، كما روى الخطيب البغدادي (٤) بسنده ، أن مالك بن أنس يقول : « ما أفئت حتى شهد لي سبعون أي أهل لذلك » ، وروى (٥) بسنده أيضاً إلى خلف بن عمر - صديق كان لمالك - قال : « سمعت مالكا يقول : « ما أجبت في الفتوى حتى سألت من هو أعلم مني : هل تراني موضعاً لذلك ؟ ؛ سألت ربيعة ، وسألت يحيى بن سعيد ، فأمراني بذلك ، فقلت له : يا أبا عبدالله : لو نهوك ؟ قال : كنت أنتهي ؛ لا ينبغي لرجل أن يرى نفسه أهلاً لشيء ، حتى يسأل مَنْ هو أعلم منه » .



أمور ينبغي للمفتي أن يتفطن لها

هناك أمور كثيرة ينبغي لمن تقلد منصب الإفتاء أن يتفطن لها ، وأن يأخذ نفسه بها ؛ إذ هي لا تقل أهمية عما ذكرناه من الأمور التي تشرط له كي يتقلد هذا المنصب العظيم . ومن العسير جداً أن نلم بها في بحث كهذا - في قصره - ، ولكن حسبنا من ذلك معظمها مما نرى أنه يحتل المكانة الكبرى بالنسبة لغيره .

(١) ابن القيم ، اعلام الموقعين ، ٢٥٧/٤

(٢) الفروق ، مطبعة دار احياء الكتب العربية ، ط اولي ، سنة ١٣٤٤ هـ ، ١١٠/٢

(٣) لان التحنك هو شمار العلماء ، انظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

(٤) الفقيه والمتفقه ، ١٥٤/٢

(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

ومن هنا يمكننا أن نلخصها فيما يأتي :

١ - جمال المظهر وحسن الزي على الطريقة التي تتناسب مع الوضع الشرعي :

وإنما كان هذا الأمر مطلوباً ؛ لأن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده ، ولأن الخلق مجبولون على تعظيم الصور الظاهرة ، والمفتي مطلوب منه أن يعمل ما يجعله عظيماً في قلوب العامة حتى يقتدوا به ، ويستنبطوا بأقواله ، ولهذا كان اتصافه بهذا الأمر قربة لله ينال بها الثواب حيث قصد بذلك التوسل إلى تنفيذ الحق وهداية الخلق (١) ، ولهذا قال عمر (رضي الله عنه) : « أحب إليّ أن أنظر القاريء أبيض الثياب . أي ليعظم في نفوس الناس ، فيعظم في نفوسهم ما لديه من الحق » . (٢)

ويدخل في هذا الأمر اتصافه بالسكينة والوقار ، وظهوره بمظهر الاحتشام والأدب ؛ فإن ذلك مما يؤدي إلى أن « يرغب المستمع في قبول ما يقول » (٣) ومما يكون سبباً فيما يقصده من وصول القول الحق إلى العامة وعملهم به .

٢ - البداءة بالنفس في كل خير يفتي به : فذلك أمر مطلوب من المفتي ؛ إذ هو علامة صدقه

في فتواه ، وهو السبيل لوضع البركة في قوله ، وتيسير قبوله في نفوس مستمعيه (٤) ، ولذا نجد القرآن يعتبر في الصدق مطابقة القول والفعل ، وفي الكذب مخالفته له ، وذلك كقول الله (تعالى) :

« رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ (٥) ، ويقول (تعالى) : (وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَثِنَ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ * فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ * فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ ، وبما كانوا يَكْذِبُونَ . (٦) »

وقد سلك الرسول (صلى الله عليه وسلم) هذا المسلك ، فجاءت أقواله مطابقة لأفعاله ، وسيرته ممثلة بالشواهد لذلك .

ومنها ما أخرجه « مسلم » من أن « عمر بن أبي سلمة » سأل النبي (صلى الله عليه وسلم) عن تقبيل الصائم .

فقال له : « سلْ هذه (لأم سلمة) فأخبرته أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يفعل ذلك ،

فقال : يا رسول الله : قد غَفَرََ اللهُ لك ما تقدم من ذنبك وما تَأَخَّرَ .

(١) القراني ، الاحكام ، ص ٢٧١

(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

(٣) الأمدي ، الاحكام في اصول الاحكام ، ٢٢٢/٤ .

(٤) ينظر الشاطي : الموافقات ، ٢٥٢/٤ - ٢٥٣ ، والقرافي ، الاحكام في تمييز الفتاوى عن الاحكام في اماكن متفرقة

(٥) القرآن الكريم ، سورة الاحزاب ، آية ٢٣

(٦) المصدر نفسه ، سورة التوبة ، آية ٧٥-٧٧

فقال له : والله إني لأتقاكم لله وأخشاكم له « (١) ، وروى مسلم « أيضاً أنه (صلى الله عليه وسلم) لما نهى عن الربا في خطبة حجة الوداع ، قال : « وأولُ رباً أضعهُ رباً العباس بن عبد المطلب » ، وروى الخمسة (٢) أنه (صلى الله عليه وسلم) قال - حين شُفيع عنده في حدّ السرقة - : « وأيمُ الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت ، لقطعتُ يدها » ، فهذا منه (صلى الله عليه وسلم) ظاهر في المحافظة على مطابقة القول للفعل بالنسبة إليه وإلى قرابته ، وهكذا ينبغي لمن تصدّى لأحكام الله من الناس ..

كما جاء الشرع ذاماً للفاعل بخلاف ما يقول ، فقال الله (تعالى) : (أَمْرُونَ الناس بالبر وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ) (٣) وقال أيضاً - : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ) (٤) .

ومما ينبغي التنبيه إليه ، أن هذا الأمر يعتبر وجوده أكمل في انتفاع المستفتي ، وقبوله لما يقوله المفتي وليس معناه أنه لا بدّ من وجوده من أجل صحة الفتوى من الناحية الشرعية ، اللهم إلا إذا سقطت درجة المفتي إلى مرحلة الفسق ، فإنه حينئذ لا تُقبل فتواه ؛ لاختلال شرط العدالة فيه ، ولهذا يقول الشاطبي (المتوفى سنة ٥٧٩٠ هـ) في ذلك (٥) : « والمراد بما سقنا من عدم مخالفة المفتي لما يفتي به ، أن هذا أكمل في الانتفاع ولا يعني هذا عدم صحة الفتوى من الناحية الشرعية ، مالم ينحطّ المفتي إلى رتبة الفسق بالمخالفة » .

٣ - معرفة أحوال الناس والتفطن لتصرفاتهم ، واليقظة التامة للطرق التي يسلكونها :

وذلك لينكشف للمفتي مكر بعض المستفتين وخداعهم ، فلا يغرّ بظواهر ما يدلون به فيفتيهم تبعاً لها ، كما ينبغي له أن يسلك الطريق المستقيم ، فيفتي في القضية حيث ظهر له أنه جوابها ، دون أن يسلك طريقاً معوجاً ، يحتال به على إسقاط واجب ، أو تحليل محرم ؛ فإن ذلك مكر وخداع ، وقد عاقب الله مَنْ فَعَلَ ذلك أشدّ العقاب ، وأحلّ عليهم لعنته ، وتوعدهم بالنار ، فقد قال (تعالى) :

(وَمَكْرُوهًا مَكْرُوهًا ، وَمَكْرُوهًا مَكْرُوهًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَا دَمَرْنَاهُمْ وَاقْتُلْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ) (٦) . وفي صحيح مسلم عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : « مَكْرُوهٌ مَنْ ضَارَّ مُسْلِمًا أَوْ مَكْرَبٌ بِهِ » وقال : « لَا تَرْتَكِبُوا مَا ارْتَكَبَتِ الْيَهُودُ فَتَسْتَحِلُّوا مَحَارِمَ اللَّهِ بِأَدْنَى الْحَيْلِ » وقال : « الْمَكْرُ وَالْخَدِيعَةُ فِي النَّارِ » .

(١) أبو البركات ابن تيمية ، منتقى الاخبار ، باب « الرخصة في القبلية للصائم إلا لمن يخاف على نفسه »

(٢) ابن الديبع ، تيسير الوصول الى جامع الاصول ، باب « حد السرقة »

(٣) القرآن الكريم ، سورة البقرة ، آية ٤٤ .

(٤) المصدر نفسه ، سورة الصف ، آية ٢-٣ .

(٥) الموافقات ، ٢٥٦/٤ .

(٦) القرآن الكريم ، سورة النمل آية ٥٠ - ٥١ .

٤ - الكف عن النظر في الفتوى حينما يكون مع المستفتي فتوى قد كتبها من لا يصلح لذلك ، وعدم الكتابة معه حينما يكون الأمر كذلك ، ولو كان جواب المفتي له صحيحاً ؛ إذ أن في الكتابة معه والحالة هذه - تقريراً لصنيعه ، وتساهلاً عظيماً في شأن الفتوى ؛ حيث يتصدى لها ناقص العلم أو الدين أو غيرهما مما يشترط في المفتي (١) .

٥ - النظر في السؤال والسائل قبل الفتوى ، وعقد المقارنة بين مستوى السؤال من الناحية العلمية - ومستوى السائل ، فإن كان السائل على مستوى السؤال ، أجابه المفتي بما يراه الحق ، وإن كان السؤال أعلى مستوى من مستوى السائل من الناحية العلمية ؛ حيث يكون من العوام ، أو يكون السؤال من العضلات ، أو من دقائق الأمور ، أو متشابه الآيات ، ونحو ذلك مما لا يخوض فيه إلا أكابر العلماء (٢) ، فينبغي للمفتي أن ينظر في حال المستفتي : هل هذا السؤال منه نتيجة شبهة عرضت له ، يريد إزالتها ، أو أن ذلك نتيجة ترف فكري وفراغ وقتي جعلاه يتأمل في أشياء ليس هو من أهلها ؟ فإن كان الأول وجب على المفتي أن يقبل على مستفتيه ويتلطف معه ، ويحاول بقدر ما أمكنه أن يزيل ما اشتبه عليه ، وإن كان الثاني ، فينبغي له أن يمتنع عن إجابته ، بل ينبغي له أن ينكر عليه سؤاله ، ويوجهه نحو ما ينفعه ، ويقول له : « اشتغل بما يعينك من السؤال عن صلاتك وأمور معاملتك ولا تخض فيما عساه يهلكك ؛ لعدم استعدادك له » (٣) .

٦ - الشعور بالافتقار إلى الله (سبحانه) في إلهام الصواب ، والدعاء بما يناسب

فينبغي للمفتي أن ينبعث من قلبه شعور صحيح بالافتقار إلى الله في أن يلهمه الصواب ، ويوفقه لطريق الخير ، ويهديه للجواب الصحيح .

وحريّ بمن اتصف بذلك أن يوفقه الله في مراده ، وأن يدلّه على طريق الخير ، كما ينبغي له - أيضاً - أن يدعو بما يناسب المقام ، ومن ذلك الحديث الصحيح :

« اللهم ربّ جبرائيل وميكائيل وإسرافيل ، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم » .

وقد كان ابن تيمية (المتوفى سنة ٧٢٨ هـ رحمه الله) كثير الدعاء بذلك ، وكان إذا أشكلت عليه المسائل ، يقول : يا معلّم إبراهيم علّمني ... » (٤)

(١) ينظر القرافي ، الاحكام ، ص ٢٦٦

(٢) ينظر مثله لذلك في تعليق الشيخ « عبد الفتاح أبو غده » على القرافي ، الاحكام ، ص ٢٨٣

(٣) القرافي ، الاحكام ، ص ٢٨٣

(٤) ابن القيم ، اعلام الموقعين ، ٢٥٧/٤

٧ - مراعاة العرف والعادة ؛ إذ أن اختلافهما له أثر في اختلاف الحكم (١) :

وهذا يستوجب من المفتي أن يسأل - أول ما يسأل - المستفتي - حين يجهل بلده - عنها ، وعن عرف أهلها في مثل هذا اللفظ ، وعلى ضوء ذلك يجب عما سأله « وهذا (السؤال من المفتي) أمر متعين واجب لا يختلف فيه العلماء ، وأن العادتين متى كانتا في بلدين ليستا سواء ، أن حكمهما ليس سواء » . (٢)

وأما حين يكون اللفظ صريحاً في مدلوله من جهة اللغة ، فقد اختلف العلماء في مراعاة العرف في ذلك ، حيث يكون له مدلول غير مدلول اللغة ، ف قيل : يقدم المدلول اللغوي للفظ ، وقيل يقدم العرف عليه ، وقد رجح الإمام القرافي (٣) تقديم العرف قائلا : « والصحيح تقديمه ؛ لأنه ناسخ ، والناسخ مقدم على المنسوخ إجماعاً ، فكذاك ههنا » .

٨ - التريث في الفتوى حين يشتمل اللفظ على بعض الملابس التي تجعل المفتي يغلب على ظنه أن صيغة السؤال لا تعبر عن حقيقة الواقع تماماً :

وذلك كأن يكون السائل عامياً لا يدري مدلول اللفظ ، فتجده يطلق اللفظ الصريح على غير مدلوله ، ويأتي باللفظ الخاص على مدلول عام ، فينبغي للمفتي إذا غلب على ظنه أن مثل ذلك لا يقع له ، أن يتأنى في شأن الفتيا حتى يتفقد قرائن أحوال المستفتي ، وحتى ينكشف له واقع الحال ، فيفتيه في ضوء ما تبين له ، لا في حدود ما أطلقه من لفظ ، وإن لم يصل المفتي إلى كشف الواقع ، فلا يحل له أن يفتيه (٤) .

ومن الملابس التي تجعل المفتي يغلب على ظنه أن صيغة السؤال لا تعبر عن حقيقة الواقع ، أن يكون المسؤل عنه ما مثله لا يسأل عنه ، فالغالب على الظن حينئذ أنه يقصد بالسؤال أمرٌ لو صُرح به ، لامتنت الفتيا به ، ولهذا ينبغي للمفتي أن يتأنى في الفتيا ، ويستكشف حال المستفتي ويبحث عن حقيقة سؤاله .

ويروي لنا القرافي (٥) قصة حصلت له ، تُمثِّل ذلك أتمَّ التمثيل ، فيقول : « ولقد سُئِلْتُ مرة عن عقد النكاح بالقاهرة : هل يجوز أم لا ؟ فارتبت وقلت له : ما أفتيك حتى تبين لي : ما المقصود بهذا الكلام ؟ فإن كل أحد يعلم أن عقد النكاح بالقاهرة جائز ، فلم أزل به حتى قال : إنا أردنا أن نعقد خارج القاهرة فَمُنِعْنَا ؛ لأنه استحلال ، فجئنا للقاهرة (فعقدناه) ، فقلت له : هذا لا يجوز بالقاهرة ، ولا بغيرها » .

٩ - النصح والشفقة على المستفتي : ولذلك صور كثيرة ، ووجوه متعددة ؛ إلا أن أبرزها دلالة على الأمر المباح ، وتوجيهه للطريق المستقيم ، وذلك حين يستفتي عن أمر محرّم فيمنعه المفتي منه وحاجته

(١) القرافي ، الاحكام ، ص ٢٤٩

(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٥٢، ٢٤٤، ٢٤٤

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٥٢ ، ٢٥٣

تدعوه إليه ، ومصلحته تستدعي أن يكون مباحاً تناوله ، فمن تمام النصح والشفقة للمستفتي ، أن يدلّه المفتي على الأمر المباح ، الذي يكون عوضاً عن الممنوع ، وقائماً في سد الحاجة مقام ذلك المحرم ، وهو حين يسلك هذا المسلك ، يكون مثله مثل طبيب الأبدان : يحمي العليل مما يضره ، ويصف له ما ينفعه . وقد جاءت أقوال الرسول (صلى الله عليه وسلم) وأحكامه بهذا ، ففي الصحيح أنه (صلى الله عليه وسلم) قال : « ما بعث الله من نبي إلا كان حقاً عليه أن يدلّ أُمَّتَهُ على خير ما يعلمه لهم ، وينهاهم عن شرٍّ ما يعلمه لهم » ، كما يروي البخاري أنه (صلى الله عليه وسلم) منع عامِلَه على خيرٍ من شراء الصاع من التمر الجيد بالصاعين من الرديء ، ثم دله على الطريق المباح ؛ فقال : « بع الجمع بالدراهم ، ثم اشتر بالدراهم جَنِيًّا » .

وكان العلماء (رحمهم الله) يسلكون ذلك الطريق ، ويتحرّونه في فتاويهم « ومن تأمل فتاوى ابن تيمية ، وجد ذلك ظاهراً فيها » (١) .

١٠ - مراعاة الحكم الشرعي الذي يتفق مع مقاصد الشريعة ، وحمل المستفتي على الأخذ به : ومعلوم أن الذي يتفق مع مقاصد الشريعة ، ما كان من الأحكام جارياً على المعهود والوسط بين الشدّة والخفّة ؛ فلا يحمل المستفتي على الشديد ، ولا يفتح له باب الخفة المفضي إلى التحلل من أحكام الشرع .

ودليل قولنا ، أن من تتبع الشريعة في مصادرها ومواردها ، وجدها تنحو المنحى الوسط في الأمور ، وتقصد الاعتدال في كل ما يقوم به المكلفون من أعمال ، فالخروج عن ذلك إلى التشديد والتخفيف المفرط ، خروجٌ عن مقصد الشريعة .

ثم إن ذلك مفهوم من أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه (رضي الله عنهم) ، والوقائع الصحيحة التي وصلت إلينا أخبارها مما لا يحصىه العَدُّ ، تدل على صحة ما ذكر ، ومن ذلك ما رواه البخاري وأحمد ومسلم من « أنه (صلى الله عليه وسلم) ردّ على عثمان بن مظعون التبتّل ، (٢) وما رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من « أنه (صلى الله عليه وسلم) قال لمعاذ : أفتنّ أنت يا معاذ » ، وما رواه البخاري من أنه (صلى الله عليه وسلم) قال : « إن منكم مُنقَرين » وما رواه البخاري (٣) من أنه (صلى الله عليه وسلم) قال : « سدّدوا وقاربوا ، واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة » . إلى غير ذلك مما يدل على أن الشريعة ، قد بنيت على القصد والاعتدال ، وروعي فيها اجتناب التشديد ، أو التخفيف الذي يؤدي إلى التحلل من أحكام الإسلام .

ولما تقدم « كان ما خرج عن المذهب الوسط مذموماً عند العلماء والراسخين (٤) »

(١) ابن القيم ، إعلام الموقعين ، ١٥٩/٤

(٢) أبو البركات بن تيمية ، منتقى الأخبار ، كتاب النكاح

(٣) الصحيح ، كتاب الايمان

(٤) الشاطبي ، الموافقات ، ٢٥٨/٤

١١ - حسن النية ، وسلامة القصد من المفتي : وذلك بأن يكون الهدف الأساسي له في فتواه الإرشاد إلى الحق ، وهداية العامة طريق الرشاد ، والعمل بأحكام الشرع الخفيف ،

فلا يداخله رياء أو سمعة ، أو حبّ للظهور بين الناس بمظهر العالم الجليل ، أو الغيرة على شريعة الله ، دون أن يكون لذلك رصيد في قلبه : من حسن في النية ، وحبّ لإسداء الخير للناس ، كما لا يجوز أن يداخله قصد لحطام الدنيا أو عرض من أعراضها . (١)

١٢ - الاحتراز وأخذ الحيلة في الفتوى : ويتجلى ذلك في صور متعددة ، تختلف في مقاصدها لكنه يجمعها معنى الاحتراز والحيلة اللذين تشتمل عليهما .

ومن هذه الصور أن يكون السؤال محتملاً لصور متعددة ، ولا يخلو الأمر في هذه الحالة من أن يكون المفتي عالماً بالصورة التي يقصدها المستفتي بسؤاله أولاً ؟ فإن لم يكن عالماً بذلك لم يُجِبْ عن أي صورة منها (٢) ، وإن كان عالماً بما يقصده المستفتي ، فقد اختلف العلماء (رحمهم الله) في الطريقة التي يسوغ للمفتي أن يسلكها في إجابته .

فذهب بعضهم إلى أنه يسوغ له أن يخصها وحدها بالجاب ، ولكن يحنط في نفي توهم أن الإجابة عن غيرها ؛ بأن يضع قيوداً تدل دلالة واضحة على أنها هي المقصودة بالجاب ، وأنها المخصوصة به دون غيرها ، كأن يقول : « إن كان الأمر كيت وكيت ، أو كان المسئول عنه كذا وكذا ، فالجاب كذا وكذا » (٣) ، كما يسوغ له عند هؤلاء طريق آخر ، وذلك بأن يذكر جميع الصور المحتملة في المقام ، ثم يذكر حكم كل صورة من هذه الصور على حدة .

ويرى فريق آخر من العلماء ، أنه لا يسوغ للمفتي إلا أن يتبع الطريقة الأولى - طريقة تخصيص الصورة المسئول عنها بالجاب - ولا يسوغ له ذكر جميع الصور ، وذكر أحكامها .

وبعضد رايه بما يأتي :

أولاً :

أن في ذلك تعليماً للحيل ، وفتح أبواب كثيرة ، يستطيع المستفتي أن يدخل ويخرج من أيها شاء .

ثانياً :

أن ذلك قد يؤدي إلى ضياع مقصود المستفتي من سؤاله ؛ إذ أنه يقصد به الوصول إلى جواب يعمل به في واقعة التي سأل عنها ، فإذا وجد نفسه أمام أحكام متعددة لصور مختلفة لا تعنيه ولا يهيم أمرها ، ازدحمت عنده الأحكام ، وصعب عليه فهمها ، واستخلاص ما يحتاج إليه منها ، ومن هنا يكون هذا المسلك

(١) ينظر الأمدي ، الأحكام ٢٢٢/٤

(٢) ابن القيم ، اعلام الموقعين ، ٢٥٥/٤

(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

سبباً لقوات مقصوده .

وبينما نجد العلماء يختلفون فيما بينهم على هذا النحو الذي بيّنّا ، نجد الإمام ابن القيم يرى مذهباً وسطاً بين المذهبين ، فيقول (١) : « والحق التفصيل ؛ فيكره حيث استلزم ذلك (ضياع مقصود العامي) ولا يكره - بل يستحب - إذا كان فيه زيادة إيضاح وبيان وإزالة لآبس . »

وأيد رأيه (٢) بما ورد عن النبي (صلى الله عليه وسلم) من التفضيل في كثير من أجوبته بقوله : إن كان كذا ، فالأمر كذا ، وذكر من ذلك قصة الذي وقع على جارية امرأته ، فقال (صلى الله عليه وسلم) : « إن كان استكرهها فهي حرّة ، وعليه لسيدها مثلها ، وإن كانت مطاوعةً ، فهي له ، وعليه لسيدها مثلها » .

ومن هذه الصور التي يتجلى فيها معنى الاحتراز والحيلة ما إذا كانت الفتوى في قضية قد يفهم منها أنها بنيت على معنى من المعاني ، فقد يذهب نظر المستفتي إلى أنه هو العمدة في هذا الحكم ، فيراعيه في القضايا التي يوجد فيها ، وحين يكون هناك مانع يمنع من هذا ، ينبغي التنبيه إليه ، والاحتراز مما قد يؤدي إليه الفهم منه ، ومن ذلك ما رواه الإمام أحمد ومسلم والترمذي والنسائي وأبو داود أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : « لا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا » (٣) ، ففي النهي عن الجلوس عليها نوع تعظيم لها ، وحيث خشي (صلى الله عليه وسلم) أن يُراعى تعظيمها فيعمل كل ما كان من شأنه خدمة هذا المعنى ، ومن ذلك الصلاة إليها - لما خشي ذلك ، صرح بالنهي عن المبالغة في تعظيمها ، حتى تجعل قبله يصلي إليها (٤) .

ومن هذه الصور أيضاً أن المفتي حينما يلقي الحكم على المستفتي ، فمن اللائق به أن يذكر دليل الحكم ومأخذه ؛ فإن في هذه الطريقة احتياطاً لكسب ثقة المستفتي بمفتيه ، واطمئنان نفسه بالحكم الذي تلقاه منه ، وفيها احتياطاً للمفتي بحيث يبرهن لغيره أنه إنما أفاته عن علم ويقين لا عن تخرّص وتخمين (٥) .

والناظر في فتاوى النبي (صلى الله عليه وسلم) الذي قوله حجة بنفسه ، لا يحتاج إلى شيء يعضده ويسانده ، يجدها مشتملة على التنبيه إلى حكمة الحكم ، ووجه مشروعيته ، ونظيره من الأحكام حتى يتأيد بها .

(١) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٢) المصدر نفسه ، ٢٥٦/٤

(٣) أبو البركات بن تيمية ، منتقى الأخبار ، باب (المواضيع النهي عنها والمأذون فيها للصلاة ،

(٤) ابن القيم ، إعلام الموقعين ، ١٦٠/٤

(٥) المصدر نفسه ، ١٦١/٤

ومن ذلك ما رواه الإمام أحمد والنسائي وأبو داود وابن ماجه عن سعد بن أبي وقاص قال : «سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يسأل عن اشتراء التمر بالرطب ، فقال لمن حوله : أينقص الرطب إذا يبس؟ قالوا : نعم ، فنهى عن ذلك » . (١) فمن المعلوم يقيناً أنه (صلى الله عليه وسلم) يعلم نقصان الرطب بعد ييسه ، ولكنه أراد بهذا السؤال أن ينبههم إلى علة تحريم بيعه بالتمر .

ومن ذلك ما رواه أحمد وأبو داود من قوله (صلى الله عليه وسلم) لعمر حين سأله عن حكم تقبيل الصائم لامرأته : « أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْتَ بِمَاءٍ وَأَنْتَ صَائِمٌ ؟ قُلْتُ : لَا بَأْسَ بِذَلِكَ ؟ قَالَ (صلى الله عليه وسلم) : فَفَيْسِم (٢) ؛ فهو أتى بين يدي الفتوى بمقدمة الشرب للصائم وهي المضمضة ، وسأله عن حكمها ليتوصل من هذا إلى نقل مثل هذا الحكم إلى تقبيل الصائم لامرأته ؛ إذ هما نظيران فكل واحد منهما مقدمة لمحذور ، ولا يلزم من ذلك أن يكونا محظورين .

ومن هذه الصور - أيضاً - أن المسألة حينما يكون في حكمها خلاف بين العلماء ، فإن المفتي ينظر فيها على أساس من الاحتياط والاحتراز ، فإن رأى أن الفتوى فيها ستثير استنكار بعض العلماء ، وتوقع في التنازع ، وتؤدي إلى الطعن فيه ، فإن الاحتراز من ذلك يقضي بأن يحكى ما فيها من خلاف ، ويورد ما لكل مذهب من أدلة ، وينقل من الكتب ما يلائم المقام من نصوص . وبذلك يبين وجه الصواب لغيره من نازعه من العلماء ، ويصون عرضه مما قد يحتمل من الطعن فيه .

وإن رأى أن الفتوى لا يقصد بها إلا مجرد الاسترشاد ، ولا يحتمل من ورائها أن تثير استنكاراً ، ولا أن توقع في نزاع ، أو تؤدي إلى طعن ، فإنه يقتصر حينئذ على الجواب عن السؤال مجرداً عن ذكر الخلافات وما يصاحبها من أدلة متباينة ونُقول مختلفة ، وهذا هو ما تقضي به مراعاة الاحتراز في الفتوى عن التشويش على المستفتي ، والخوف من وقوعه في بلبلة فكرية من كثرة الآراء التي أُلقيت عليه ، فلا يدري بأيها يأخذ (٣)

ومن صور الاحتراز التي ينبغي للمفتي التفتن لها أن لا يترك شيئاً مما تلفظ به المستفتي مما له تأثير في الحكم إلا كتبه ؛ وذلك أن المستفتي قد يأتي بفتوى محررة ، لكنه يتلفظ بأمر ليست مكتوبة ، وهي لها أثر في الحكم ، فحينئذ ينبغي للمفتي أن يكتبها « بخطه بين الأسطر » ، أو يقول : قال المستفتي من لفظه كذا (٤) ؛ لأن في ترك ذلك - مع أنه قد راعاه في الفتيا - طعناً عليه في فتياه ، فينبغي له أن يتحرز من هذا الطعن .

كما ينبغي له أن يتفقد أسطر الورقة تفقداً تاماً ، فإذا رأى في السطر بياضاً سدده ، وإذا رأى في السطر الأخير نقصاً أكمله بخطه بما يكتبه في الفتيا ؛ وذلك لأن مثل هذه الفراغات تكون محالاً للتوصل للباطل

(١) أبو البركات ابن تيمية ، منتقى الاخبار

(٢) المصدر نفسه ، باب « الصائم يتمضمض أو ينتسل من الحر » .

(٣) القرافي ، الاحكام ، ص ٢٦٨

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٥٥ .

والتميم بما يخالف الحكم ، فينشأ عن ذلك فتن عظيمة بين العلماء ، وطعن أليم على المفتين ، ويروي « القرافي » (١) قصة حصل فيها هذا المحذور ؛ بسبب إهمال المفتي لهذه الفراغات ، وإكمال المستفتي لها بما يخالف حكم المفتي ، فيقول : « وقد استفتي بعض العلماء المشهورين عن رجل مات وترك أمّاً وأخاً لأم ، وترك الكاتب في آخر السطر بياضاً ثم قال : وابن عم ، فكتب المفتي : للأم الثلث ، وللأخ لأم السدس ، والباقي لابن العم ، فلما أخذ المستفتي الفتيا ، كتب في ذلك البياض : وأنا ، ثم دور الفتيا على الناس بالكوفة ، وقال : انظروا فلاناً كيف حجب الأب بابن العم ، فقال له أصحابه : مثله ما يجهل هذا ، فقال : هذا خطّه شاهدٌ عليه ، ف وقعت فتنة عظيمة بين فئتين عظيمتين من الفقهاء » .

وأمثال هذه القصة كثير بسبب ما تزيّن للمستفتي نفسه أن يضيفه حين يجد المجال مفتوحاً أمامه للإضافة ولهذا فإنه ينبغي للمفتي التفتن التام لذلك « فإذا رأى فرجة يمكن أن يكتب فيها شيء ، فليملأها بلفظ « صحّ ، صحّ » ونحوها مما يشغل به تلك الفرجة ، وإذا بقيت فرجة في آخر السطر ، فليسدّها بمثل « والحمد لله » أو « حسْبُنَا الله » ، وليستَورها ذكر الله تعالى ... » (٢)

١٣ - تأدبه في صورة وضع الفتيا ، حين يكون قد أفتى في القضية غيره ممن هو أعلى منه منزلة في العلم : ذلك أن في هذا تواضعاً ، والله يحب من اتصف بهذه الصفة ، وفيه احتراماً لذوي المنزلة العلمية ، واعترافاً بفضلهم ومكانتهم .

والتأدّب في صورة وضع الفتيا له ناحيتان : ناحية من حيث التللف بالفتوى ، وناحية من حيث الموضوع الذي يكتبها فيه ، ولكل من الناحيتين درجات تختلف قرباً وبعداً عن التواضع .

وقد أوضح « القرافي » (٣) هذه الدرجات مبيناً علل قربها أو بعدها عن التواضع ، فقال : « فإن كان الذي تقدمه ، في غاية الجلالة ، فليقل : « كذلك جوابي » إن كان يعتقد صحة ما قاله من تقدّمه ، ودون ذلك في التواضع « جوابي كذلك » ؛ لأن تقديم لفظ الجواب قبل التشبيه ، تقديم لجوابه على جواب من تقدّمه الكائن في التشبيه ، وإن قال : « كذلك جوابي » ، فالإشارة ب « ذلك » الذي دخلت عليه كاف التشبيه ، هو جواب من تقدّمه ، فيكون قد قدّم جواب السابق عليه قبل ذكر جوابه ، والتقديم تعظيم واهتمام ، فهو أدخل في الأدب .

ودون هاتين المرتبتين في التواضع ، وأقرب إلى الترفع أن يكتب مثل الجواب بعبارة أخرى ، ولا يُشبهه جوابه بجواب من تقدّمه أصلاً ، وأرفع من ذلك وأبعد عن التواضع ، أن يقول : « الجواب صواب » أو « الجواب صحيح » وهذا لا يُستعمل إلا لمن يصلح للثاني أن يجيزه في الفتيا أو يزكّيه في

(١) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٢) ابن فرحون ، تبصرة الحكام ، ط البهية ، سنة ١٣٠٢ هـ ، ٢٠٩/١

(٣) الاحكام ، ص ٢٦٤ - ٢٦٥

قوله ، وأن يكون معه في معنى التلميذ والتبع ؛ لأنه أظهر أن جواب السابق في صورة من يشهد له هو بالصحة ، أو بالصواب من جهة الثاني ، وهذه أدنى الرتب لخلو اللفظ عن التعظيم بالكلية .

هذا من حيث اللفظ .

وأما من حيث الموضع الذي يكتب فيه ، فإن اتَّضَع ، كتب خطه تحت خط الأول ، وإن ترفع ، كتب قبالة في يمين الخط أو شماله ، وكذلك الجهة اليمنى أشرف من الجهة اليسرى ، فالتواضع يضع في اليسرى ، والذي لا يقصد التواضع ، ويقصد التعظيم للجهة اليمنى لكونها يمنى يضع فيها .



خاتمة

كان للواقع الذي تعيشه الأمة الإسلامية في أفرادها، ومن يتصدر للفتيا في دين الله، سبب قوي جعلني أفكر في موضوع هذا البحث ، وأطلب العون من الله في استجلاء كثير من حقائقه كما كان لبعض جوانبه أثر في نفسي أقوى من الجوانب الأخرى ، تلك هي ما يتصل بالأسس الأصلية ، التي ينبني عليها تكوين المفتي ، والمطالب الهامة التي ينبغي أن يتصف بها ويترسمها في حياته العامة وأثناء قيامه بمهمة الفتيا ، والمكانة العظيمة التي قد مُنحها مما يدل على عظم شأنه ، وعلو منزلته .

لذلك حاولت - بقدر ما أمدني الله به من عون - أن أستجلي من هذه الجوانب ما رأيته في المنزلة الأولى بين جوانبه المتعددة .

ومن هنا جاء البحث قائماً على الحقائق التالية :

الحقيقة الأولى أن قدِّمتُ له بتمهيد ؛ بينتُ فيه مكانة هذا البحث في ميدان البحوث العلمية ، والمدى البالغ لأهميته في عصرنا الحاضر ؛ حيث فشا الجهل في أفراد الأمة بأحكام دينها وصار الكثير ممن يتصدر الفتيا لا ينطبق عليهم ما هو مشروط لمن يتصدى لهذا المنصب العظيم .

الحقيقة الثانية أن أوضحت معناه في اللغة ، وعرضت الخلاف بين العلماء في تعريفه اصطلاحاً ، ورجَّحت بالأدلة ما تبين لي رجحانه ، وذيلت هذه الحقيقة بعرضٍ لأقسام المفتين ، وتعريف مختصر بهم .

الحقيقة الثالثة أن بيَّنت المنزلة الرفيعة التي يحتلها المفتي ؛ حيث كان قائماً مقام النبي (صلى الله عليه وسلم) في ورائته لعلم الشريعة منه (صلى الله عليه وسلم) ، وإبلاغها للناس ، وتعليمها للجاهل بها، والإنذار بها، وأقامت الأدلة الناصعة لذلك من الكتاب العزيز، والسنة المطهرة .

الحقيقة الرابعة

أن ذكرت الشروط التي ينبغي أن تتوفر فيمن اصطلاحنا سابقاً على تسميته بالمفتي الذي تؤخذ الفتوى عنه ، وإن كان غيره ممن هو أعلى مرتبة في العلم ، وأرسخ

قديماً في الفهم والاستنباط ، تؤخذ عنه من باب أولى ؛ فكانت على النحو التالي :
الإسلام والتكليف ، والعلم ، والعدالة ، وحسن الطريقة ورضا السيرة ، والورع والعفة والحرص على استطابة المأكل ، ورصانة الفكر وجودة الملاحظة ، والثبات في الفتوى والتثبت فيما يفتي به ، وطلب المشورة ، ورؤية المفتي لنفسه بأنه أهل لهذا المنصب ، وشهادة الناس له بذلك .

وقد ذكرت بعد كل شرط ما يدل على اشتراطه ، فبان بذلك تحتم وجودها فيمن نصب نفسه للإفتاء ، وتحتم امتناع من لم تتوفر فيه عن ذلك .

الحقيقة الخامسة

أن سجّلت في هذا البحث أهم الأمور التي ينبغي لمن تصدى للفتيا بأن يتحلّى بها ، ويأخذ نفسه بها ، فاجتمع لنا منها ما يأتي :

جمال المظهر وحسن الزي على الطريقة التي تتناسب مع الوضع الشرعي ، والبداة بالنفس في كل خير يفتي به ، ومعرفة أحوال الناس والتفطن لتصرفاتهم ، والكف عن النظر في الفتوى حينما يكون مع المستفتي فتوى قد كتبها من لا يصلح لذلك ، وعدم الكتابة مع المستفتي حينما تكون حاله مثل ذلك ، والنظر في سؤال السائل من حيث مطابقته لمستوى السائل وعدم مطابقته لذلك ، وإعطاء كلّ حالة حكمها المناسب لها ؛ من حيث إفتاؤه وعدم إفتائه ، والشعور بالافتقار إلى الله (سبحانه) في إلهام الصواب ، والدعاء بما يتناسب مع هذا المقام ، ومراعاة العرف والعادة في الفتوى حيث تختلف بلدان المستفتين ، وعرض الخلاف حين يتعارض العرف مع المدلول اللغوي لللفظ الصريح ، والتريث في الفتوى حين يشتمل اللفظ على بعض الملابسات التي تجعل المفتي يغلب على ظنه أن صيغة السؤال لا تعبّر عن حقيقة الواقع تماماً ، والنصح والشفقة على المستفتي ؛ إمّا بتوجيهه للطرق المباحة حين يستفتي عن أمر محرّم ، فيمنعه المفتي منه ، وإما غير ذلك مما يدخل في معنى النصح والشفقة ، ومراعاة الحكم الشرعي الذي يتفق مع مقاصد الشريعة ، وهو ما كان جارياً على المعهود الوسط بين الشدة والخفة ، وحسن النية ، وسلامة القصد من المفتي ، والاحترار وأخذ الحيلة في الفتوى - وقد ذكرت لذلك صوراً كثيرة متنوعة يجمعها هذا المعنى - وختمت هذه الأمور بأمر يتصل بالتواضع المشروع في الإسلام ، وهو تأدّب المفتي في صورة وضع الفتيا حين يكون قد أفتى في القضية غيره ممن هو أعلى منه منزلة في العلم .

وقد سلكت في بحث هذه الأمور ذِكْرَ الأدلة الشرعية لها ، وعرض الخلاف حيث يوجد فيها ، وتفصيل الحالات المحتملة حيث يوجد الاحتمال ، وإيراد الحكم لكل حالة مقروناً بدليله .





هي مكانة المفتي في الإسلام ، وهذه هي الحقائق التي ينبغي لمن تصدى للإفتاء بأن تتوفر فيه ، ويتجلى بها .

فما مدى انطباقها على المفتين في العالم الإسلامي المعاصر ؟

إننا نقرر - والأسى يحزّ في نفوسنا - واقعاً مريراً تعيشه الأمة الإسلامية في هذا الجانب ؛ ذلك أن كثيراً من أولئك المفتين لا تتوفر فيه تلك الشروط ، ولا تجتمع فيه الأمور التي ينبغي لمن أفتى أن يتحلى بها ، ولا شك أن هذا كان له الأثر السيء في المجتمع الإسلامي ؛ فأحكام الدين تؤخذ - في كثير من الأحيان - عن أفواه من لا يصلح للفتيا ، والثقة بما يقال في ذلك انتزعت ؛ لكون القائل ليس أهلاً لما يقول ، والاضطراب في الفتاوى بين العامة انتشر حتى صار سبباً للفوضى بينهم ، والتشويش عليهم فيما يأخذون أنفسهم به .

والشيء الذي يتبادر إلى الذهن اقتراحه إزاء هذه المشكلة ؛ للقضاء عليها ، أو الحد من خطرهما ، أن لا يترك الباب للإفتاء مفتوحاً لمن أراد أن يلج منه ، بل ينبغي لولاة الأمور ومن يعينهم هذا الشأن أن يضعوا قواعد أساسية بها يقومون الشخص ، ويعلمون مدى صلاحيته لذلك ، فرشحوه لهذا الأمر ، ويوجهوه عامة الناس نحوه في أخذ الأحكام ، حين يحتاجون لذلك ، وأن يمنعوا عن الإفتاء من لا يصلح لذلك ، وينذروه إن لم ينته عنه ، ويعاقبوه بما يتناسب مع حاله حين يتصدى له ، ولو أصاب في ذلك ، فإن إصابته مرة سيتبعها خطؤه مرات كثيرة في حالات أخرى ، وليس فيما نقول تحجير لواسع ؛ فانه لا مانع من أن يختار في كل بلد من يصلح لذلك ؛ حتى يفتيها في أمور دينها ، ويخلصها مما قد ينهم عليها في صلتها مع ربها ، كما أنه ليس فيما نقول ابتكار لقول لم نسبق إليه وإلى العمل به ؛ فقد قال الخطيب البغدادي (١): « قلت ينبغي لامام المسلمين ، أن يتصفح أحوال المفتين ؛ فمن كان يصلح للفتوى ، أقره عليها ، ومن لم يكن من أهلها منعه منها ، وتقدم إليه بأن لا يتعرض لها ، وأوعده بالعقوبة ، إن لم ينته عنها » .

ويستأنس في عرض رأيه هذا بما حصل من خلفاء بني أمية في تعيينهم من يتصدى للفتيا بمكة ، ومنعهم لغيرهم منها ، فيقول (٢) : « وقد كان الخلفاء من بني أمية ينصبون للفتوى بمكة في أيام الموسم قوماً يعينونهم ، ويأمرون بأن لا يستفتى غيرهم (ويروي بسنده) إلى أبي يزيد الصنعاني عن أبيه قال : كان يصيح الصائح في الحاج : لا يفتي الناس إلا عطاء بن أبي رباح ، فإن لم يكن فعبداً بن أبي نجيح » .

(١) الفقيه والمتفقه ، ١٥٣/٢

(٢) المصدر نفسه ، ١٥٣/٢ - ١٥٤

ويتابع « ابن الجوزي » (المتوفي سنة ٥٩٦هـ) الخطيب البغدادي فيقول : « يلزم وليّ الأمر منعهم ، كما فعل بنو أمية » (١)

كما أن من يتصدرون الفتيا - ممن كانوا أهلاً لها - ينبغي لهم توعية العامة بهذا الشأن ، والعمل على صرف الناس عمّن لا يصلح للفتيا ، والحدّ من نشاطهم ، والمنع من نفوذهم بكلّ الوسائل التي تخدم هذه المقاصد .

ولهذا نرى القرافي يعرض رأياً ، هو في نفسه أحد هذه الوسائل ، فيقول : (٢) « وينبغي للمفتي متى جاءته فتيا ، وفيها خطأ من لا يصلح للفتيا ، ألا يكتب معه ؛ فإن كتابته معه تقرير لصنيعه ، ولرويج لقوله الذي لا ينبغي أن يساعد عليه ، وإن كان الجواب في نفسه صحيحاً ؛ فإن الجاهل قد يصيب ، ولكن المصيبة العظيمة ، أن يفتي في دين الله من لا يصلح للفتيا ؛ إمّا لقلة علمه ، أو لقلة دينه ، أو لهما معاً » .

نسأل الله (عزّ وجلّ) أن ينصر دينه ، ويُعلي كلمته ، وأن يوفق القائمين على شئون المسلمين لما فيه خير دينهم ، وصلاح من تحت رعايتهم ؟



(١) أحمد بن حمدان العراقي العنبري ، صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ، ص ٢٤
(٢) الاحكام ، ص ٢٦٦